



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على حقوق الإنسان في أفريقيا

على هامش أعمال الدورة ٦٨
للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

إعداد
وحدة الشؤون الأفريقية والتنمية المستدامة بمؤسسة ماعت

مايو 2021

دراسة عن

الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على حقوق الإنسان في أفريقيا
على هامش المشاركة في الدورة 68 للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

وحدة الشؤون الأفريقية والتنمية المستدامة بمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

مراجعة وتحرير

عبد الرحمن باشا

إعداد

عبد اللطيف جودة

نائب رئيس وحدة الشؤون الأفريقية والتنمية المستدامة

الباحث بوحدة الشؤون الأفريقية والتنمية المستدامة

مقدمة

منذ عهود مصرية والبعث يعتبر أن الاقتصاد هو المسير الأساسي للعلاقات الدولية، وقد تجلي هذا بصورة واقعية في معاهدة بريتين وودز Woods Bretton والتي نتج عنها مؤسستان دوليتان أصبحتا من أهم الفاعلين الدوليين الفعليين في البيئة الدولية وهما صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD. ونظراً للدور سريع التنامي الذي يلعبه العامل الاقتصادي في رسم السياسات الخارجية، فقد أصبح هو العامل الأساسي في بلورة أهم الصراعات. واستناداً إلى المنظور الأكاديمي الذي يري بأن العالم حالياً تسيره القوى الاقتصادية، وفقاً إلى معيار القوة العظمى المدنية Power Civil Super، فإن الاقتصاد الدولي أصبح من أهم أدوات القوى العظمى، بل وأصبحت بعض الكيانات الاقتصادية الكبرى قوى كبرى في حد ذاتها.

ومنذ القدم وتعتبر أفريقيا -لما تمتلكه من موارد طبيعية- مرتعاً للقوى الكبرى، فقديمًا كان في شكل استعمار من كبرى الدول، لكن حصول دول أفريقيا على استقلالها عن الدول الغربية لم يكن كافياً لإنهاء الدول الخارجي فيها، حيث تحول حديثاً إلى استعمار آخر عن طريق قوى اقتصادية عملاقة، التي تورطت في بعض الأحيان في ممارسات منافية لحقوق الإنسان. وما جلب هذه التدخلات على أفريقيا هو مواردها التي من المفترض أن تكون مصدر قوة لها، وليست لعنة تطاردها بكافة الصور، وتشير التقديرات إلى أن 30% من الموارد المعدنية المستخرجة من الأرض موجودة في القارة الأفريقية، وبالإضافة إلى ذلك تمتلك أفريقيا أكبر احتياطي للمعادن الثمينة في العالم، كما تشير التقديرات إلى أن 12% من النفط المنتج في العالم يأتي من أفريقيا.

ومن أهم أشكال التدخل التي تعاني منها دول أفريقيا هي الشركات متعددة الجنسيات، التي لم يعد دورها مقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، لكن أصبحت تأثيراتها تنعكس أيضاً على الجوانب السياسية والاجتماعية وبطبيعة الحال على أوضاع حقوق الإنسان في هذه الدول.

ونستعرض في هذه الدراسة على هامش أعمال الدورة 68 للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، تأثير الشركات متعددة الجنسيات على أوضاع حقوق الإنسان في أفريقيا.

أولاً: التعريف بالشركات متعددة الجنسيات:

شركة متعددة الجنسيات (MNC) أو شركة عابرة للوطنية (TNC)، أو مؤسسة متعددة الجنسيات (MNE)، جميعها مسميات لنفس المفهوم، وهو الشركات التي تعمل في مجال معين في عدة بلاد، ويوجد لها مقر رئيسي في دولة واحدة. يمكن أيضاً الإشارة إليها على أنها شركة دولية¹.

وقد حددت منظمة العمل الدولية الشركة متعددة الجنسيات على أنها شركة يقع مقر إدارتها في بلد واحد يُعرف بالبلد الأصلي وتعمل في عدة دول أخرى تُعرف باسم البلدان المضيفة.

والشركات المتعددة الجنسيات تعد الظاهرة الأبرز في تطور الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين وترتبط فيما بينها بشبكة واسعة من الاتصالات، ولها وظائف متنوعة بدءاً من البحوث والتطوير إلى الإنتاج والتسويق، فقد تقوم أبحاثاً في بلد وتصنع المواد في آخر وتجمعها في ثالث وتبيع السلع المصنعة في رابع وتودع فائض أرباحها في خامس وهكذا فهي تؤدي نشاطها في عشرات من البلاد لتحقيق أقصى مصلحة ممكنة ضمن ما يتم وصفه باقتصاديات المعرفة². هذه الشركات قوية جداً وغالباً ما يكون لديها ميزانيات تتجاوز الناتج القومي الإجمالي لبعض الدول. يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن يكون لها تأثير قوي في الاقتصادات المحلية وكذلك الاقتصاد العالمي وتلعب دوراً مهماً في العلاقات الدولية. إن وجود مثل هؤلاء اللاعبين الأقوياء في الاقتصاد العالمي هو سبب الكثير من الجدل.

ثانياً: دور الشركات متعددة الجنسيات على أفريقيا

مع مطلع الألفية الجديدة تعدد اللاعبون من الشركات الدولية في إفريقيا، بحيث لم يقتصر هذا الدور على الشركات الغربية، وإنما امتد ليشمل شركات القوى الصاعدة، كالصين والهند والبرازيل، والقوى الإقليمية، كتركيا وبعض دول الخليج العربي. فقد وصل عدد الشركات الصينية المستثمرة في إفريقيا، على سبيل المثال، إلى أكثر من ألفي شركة، وزاد حجم الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا، من 500 مليون دولار عام 2003م لحوالي 15 مليار دولار عام 2012م، و32 مليار دولار عام 2014م، وتستثمر تلك الشركات في عدة مجالات؛ من بينها: التعدين، والبناء، والزراعة، والبنية التحتية، كما أصبح القطاع الزراعي يجذب العديد من الاستثمارات الهندية والخليجية³.

¹ Businessmanagementideas, Multinational Corporation, <https://bit.ly/2R89wWg>

² للباحث، دور الاقتصاد السياسي الدولي في رسم السياسة الخارجية، المؤتمر العلمي الرابع كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الإسكندرية، أبريل ٢٠١٨، بحث غير منشور.

³ راوية توفيق، الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا: شركاء التنمية أم وكلاء الاستعمار الجديد، قراءات أفريقية، <https://bit.ly/3xrxnAF>

وقد مارست الشركات متعددة الجنسيات أدواراً مشبوهة منذ القدم في القارة الأفريقية، ومن أمثلة ذلك دعم شركة «إلف» لحركة انفصال إقليم «بيافرا» الغني بالنفط في نيجيريا في أواخر ستينيات القرن الماضي، كما تورطت الشركة في الحرب الأهلية في الكونغو-برازافيل في التسعينيات، عن طريق دعم «ساسو نجويسو» مالياً ولوجيستا، وكانت المؤتمرات الشعبية قد أطاحت بـ«نجويسو» من الحكم في بداية التسعينيات، وطالب الرئيس الانتقالي «أندريه مولونجو» بمراقبة حسابات شركة «إلف» في الكونغو؛ مما دفع قيادات الشركة إلى دعم انقلاب عسكري فاشل لإعادة «نجويسو» إلى السلطة. واستمر دعم الشركة لـ«نجويسو» بعد انتخاب الرئيس «باسكال ليسوبو» عام 1992م، والذي أعطى امتيازات لشركة «أوكسي» الأمريكية للنفط؛ مما أثر على نصيب «إلف» من النفط الكونغولي، ونجحت فرنسا في ترجيح كفة «نجويسو» ليستولي على السلطة عام 1997م، بعد سنوات من حرب أهلية خلّفت مئات القتلى لتؤمّن مصالح شركة «إلف» في نفط الكونغو.⁴

ثالثاً: الإطار القانوني للشركات متعددة الجنسيات

تتفرد الدول ذات السيادة دون غيرها من الكيانات بما يعرف بالشخصية القانونية الدولية. غير أنه تماشياً مع التطور السائد عقب الحرب العالمية الثانية، نتج عنها تغير جذري أدى إلى بروز ما اصطلح عليها الجهات الفاعلة باعتبارها قوى محركة أساسية، لها تأثير في السياسة سواء على الجانب الدولي أو الداخلي ويمكن تعريفها على أنها كيانات يضطلع بدور مميز في العلاقات الدولية، كما يعتبر شامل لجميع المجموعات ذات النشاط العابر للوطنية بخلاف الدول وتشمل المنظمات الدولية، وكذا الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر وحدة اقتصادية قوية تؤثر في مجرى العلاقات الدولية مما ترك استقهما ما حول إمكانية اعتبارها كشخص قانوني دولي أي عضواً في المجتمع الدولي.⁵

رابعاً: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على حقوق الإنسان في أفريقيا

على الرغم من الجهود العالمية والإقليمية لتحسين أوضاع حقوق الإنسان، سواء كانت الحقوق اللصيقة بالشخصية مثل الحق في سلامة البدن والحق في الحياة، أو الحقوق الجماعية مثل الحق في التنمية والحق في الأمن، لا يزال هناك

⁴ رواية توفيق، مرجع سبق ذكره.

⁵ مذكرة من الأمين العام للأمم المتحدة، الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، يونيو ٢٠٠٤، <https://undocs.org/A/58/817>

بعض الفاعلين من الدول الذين يمارسون انتهاكات ضد حقوق الإنسان، مثل عمالة الأطفال والعبودية الحديثة وتأجيج الصراعات الداخلية.

ومن أمثلة الانتهاكات التي ترتكبها الشركات متعددة الجنسيات في أفريقيا:

1 - عمالة الأطفال

على الرغم من توقيع اتفاقية صناعية في عام 2001 للقضاء على عمالة الأطفال في مزارع الكاكاو في غانا وساحل العاج، إلا أن شركة نستله وكارجيل وباري كاليبو ومارس وأولام وهيرشي وموندليز من كبريات العلامات التجارية الاستهلاكية وأكثرها شهرة في العالم - لا تزال تتلقى انتقادات بسبب انتهاكات التوظيف الخاصة بها وتورطها في عمالة الأطفال. ففي فبراير 2021 رفع ثمانية أطفال ادعوا أنهم استخدموا كعمال رقيق في مزارع الكاكاو في ساحل العاج دعوى قضائية ضد أكبر شركات الشوكولاتة في العالم. وهم يتهمون الشركات بالمساعدة والتحرّض على الاسترقاق غير القانوني لآلاف الأطفال في مزارع الكاكاو في سلاسل التوريد الخاصة بهم، ويطالب المدعون، وجميعهم من، بتعويضات عن العمل الجبري وتعويضات إضافية عن الإثراء غير المشروع والإشراف غير المشروع والتسبب المتعمد بضيق عاطفي⁶.

في الدعوى القانونية، وصف المدعين الثمانية تجنيدهم في مالي من خلال خداعهم، قبل أن يتم تهريبهم عبر الحدود إلى مزارع الكاكاو في ساحل العاج. هناك، أُجبروا على العمل - غالبًا لعدة سنوات أو أكثر - بدون أجر وبدون وثائق سفر ولا فكرة واضحة عن مكان وجودهم أو كيفية العودة إلى عائلاتهم، كما أفاد المدعين الذين وردت أسماؤهم في وثائق المحكمة أنهم تلقوا القليل من الطعام وعملوا لساعات طويلة. في كثير من الأحيان، يزعمون أنهم ظلوا بمفردهم أو معزولين عن الأطفال العاملين الآخرين، الذين تحدثوا لهجات مختلفة، وقد أثبتت المحكمة أن المدعين على الرغم من عدم امتلاكهم مزارع الكاكاو المعنية، فقد "استفادوا عن علم" من العمل غير القانوني للأطفال. ووفقاً للتقارير المقدمة، فقد تمكن موردو المدعى عليهم المتعاقدون من تقديم أسعار أقل مما لو كانوا قد وظفوا عمالاً بالغين بمعدات واقية مناسبة⁷.

⁶ Theguardian, Mars, Nestlé and Hershey to face child slavery lawsuit in US
<https://bit.ly/3sVTXOI>

⁷ ibid

وفي ديسمبر 2019، اتُهمت خمس من أكبر شركات التكنولوجيا في العالم هي ديل وتيسلا وآبل ومايكروسوفت وجوجل بالتواطؤ في وفاة أطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية أُجبروا على استخراج الكوبالت، وهو معدن يستخدم في صناعة الهواتف وأجهزة الكمبيوتر، وأضافت الدعوى أن ستة من بين 14 طفلاً في القضية قتلوا في انهيارات أنفاق بينما أصيب الآخرون بإصابات غيرت حياتهم، بما في ذلك الشلل، وقالت الدعوى إن الأطفال، بعضهم لا تتجاوز أعمارهم 6 سنوات، وأضافت أن بعض الأطفال يتقاضون أقل من 1.50 دولار في اليوم، ويعملون 6 أيام في الأسبوع.⁸

كما تشارك شركة اليابان الدولية للتبغ في جرائم عمالة الأطفال في مزارع التبغ في ملاوي، حيث يعمل فيها أطفال تتراوح أعمارهم بين 13 - 15 سنة، وقالت شركة اليابان الدولية للتبغ إن عمالة الأطفال متوطنة في الزراعة⁹، لكن الأكثر من ذلك أن الشركة تبرر عمل الأطفال في مجال التبغ، حيث قالت الشركة أن التعامل مع التبغ المجفف لا يعتبر، في الواقع بل أنه ليس مقبولاً فحسب، بل إنه مفيد أيضاً، للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و15 عاماً للعمل في المزارع¹⁰.

ويعتبر ما تقوم به هذه الشركات العالمية تقويضاً لأي محاولات لإحراز تقدم في الغاية السابعة من الهدف الثامن من أجندة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والذي ينص على "اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٢٥".

كما أن تورط هذه الشركات في عمالة الأطفال مخالف للفقرة ١ من المادة ٣٢ في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والخاصة بحماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي، فمن المؤسف أن يكون ثراء الشركات وتحقيقها مزيد من الربح على حساب حقوق الأطفال في حياة كريمة، وهذه الوقائع تدق ناقوس الخطر لتفاقم ظاهرة عمالة الأطفال، في الوقت الذي يسعى فيه العالم للقضاء على هذه الظاهرة. كما أن هذه الوقائع تعتبر انتهاكات للميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل الذي ينص في مادته الخامسة عشر والخاصة بعدم تشغيل الأطفال في الأعمال الخطرة.

⁸ Reuters, Tesla, Apple among firms accused of aiding child labor in Congo

<https://reut.rs/3eFYhfK>

⁹ theguardian, Child labour rampant in tobacco industry

<https://bit.ly/2QH9eFR>

¹⁰ aklsalim، شركات لا تزال تستخدم عمالة الأطفال 10

<https://www.aklsalim.com/2020/12/Child-labor.html>

2 - المساس بسيادة الدولة

الدولة هي الوحدة الأساسية للمكونة للنظام الدولي، والسيادة شروط من شروك اكتمال أركان الدولة، بينما الآن وقد سيطرت الشركات متعددة الجنسيات على ثلثي التجارة الدولية، وهو ما جعل منها الفاعل الرئيسي والأساسي في التجارة الدولية، وأصبح لها اليد العليا في إدارة وتوجيه الاقتصاد العالمي.

كما أن الشركات متعددة الجنسيات تستفيد في الغالب من قوانين أو اتفاقات تُعطي لها مزايا تفضيلية مقارنةً بالشركات الوطنية في دول أفريقيا، فقد تم رصد اتفاقية لحماية الاستثمار موقعة بين الحكومة التنزانية والحكومة الكندية، على سبيل المثال، تعطي عدة مزايا للشركات الكندية في تنزانيا، منها: عدم الالتزام بعدم تحويل أرباحها إلى الخارج، وعرض أية منازعات تنشأ بين الطرفين على المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بدلاً من القضاء الوطني التنزاني، وعدم جواز تأميم هذه الاستثمارات تحت أي ظرف¹¹، وهو ما يعتبر تعدياً على حق الشعب التنزاني في التنمية، بل وتعدياً على سيادة الدولة التي من المفترض أن تكون علاقاتها قائمة على الاحترام المتبادل والندية.

وهذا الاتفاقية تنسف فكرة أن الاستثمارات الأجنبية تدفع عجلة التنمية في دول أفريقيا. فقد أظهرت عدم التوازن في الفوائد التي تعود على التنزانيين والمستثمرين الكنديين، فقد أظهرت الاتفاقية أنها للاستفادة الأحادية للجانب الكندي، وأن هذا الاتفاق تم توقيعه خصيصاً لحماية الاستثمارات الكندية، وتكمن هذه الاستثمارات إلى حد كبير في تعدين اليورانيوم، كذلك قطاعات الكهرباء والنفط والغاز والنقل. كما أن هذا الاتفاق لا يحفظ حق التنزانيين في الحفاظ على أرباح على أرباح الاستثمار في تنزانيا، من أجل إعادة استثمارها في التنمية المستدامة للاقتصاد التنزاني، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أكذوبة تعد بالاستثمار في البلدان الأفريقية مع عدد لا يحصى من الشروط التي تعيد استعباد الاقتصادات والشعوب الأفريقية¹².

3 - التعدي على حقوق الإنسان البيئية

تُعد البيئة الملائمة شرطاً مسبقاً لإعمال حقوق الإنسان الأخرى، بما فيها الحق في الحياة والغذاء والصحة ومستوى معيشي لائق. ويضم هذا الحق جزئياً في إطار الحق في الصحة المبين في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي ينص على أنه يتعين على الدول إعمال الحق في الصحة عن طريق تحسين جوانب الصحة البيئية كافة من جملة خطوات أخرى.

¹¹ راوية توفيق، المرجع السابق

¹² Ama Biney, Is Africa really rising?. pambazuka.org
<https://www.pambazuka.org/governance/africa-really-rising>

لقد تسبب تنقيب شركة شل عن النفط في تدمير الأراضي التي كانت تنسم بالخصوبة يوماً ما في دلتا نهر النيجر. فقد تسببت التسريبات النفطية في تدمير الأراضي الزراعية والأنهار، مما أدى إلى تلويث مياهها وتعرض صحة هذه المجتمعات إلى الخطر الشديد.¹³

وتعتبر نيجيريا أكبر منتج في أفريقيا وخامس أكبر مصدر في العالم. وأصبح تكرير النفط في البلد يمثل جزءاً مهماً من أرباح الشركات متعددة الجنسيات، وخاصة التابعة لشل. وكانت الشركة قد بدأت العمل في دلتا النيجر في 1958 وتعتبر الدلتا، بما تضمه من غابات مطيرة، وأشجار المانجروف واحتياطيات النفط، أحد أضعف الأنظمة البيئية في العالم. لكن ما يهم شل هو وفرة احتياطيات النفط، ومنذ بداية التشغيل، عاثت شل فساداً في المجتمعات المحلية والبيئة. منذ ذلك الوقت وحتى الآن تعاني نيجيريا من التلوث النفطي.¹⁴

وقد قام عدد من المزارعين النيجيريين بإقامة دعوى قضائية أمام المحاكم الهولندية ضد شركة شل، مطالبين بالتعويضات من شل عن الأضرار التي لحقت بأراضيهم بسبب التسريبات النفطية، وقد حملت محكمة الاستئناف في لاهاي شركة شل المسؤولية عن تسريبين نفط على مساحة إجماليها حوالي 60 ملعباً لكرة القدم في قريتين هما أوروما وجوي.¹⁵

4 - التعدي على الحق في المياه

الشركات متعددة الجنسيات لا تعرف سوى المصالح، وتعظيم الأرباح فقط، دونما نظر لأي اعتبارات أخرى، حتى لو كلف الأمر تهديد مصير شعب كامل، فالشركات الدولية العاملة في سد النهضة، مثل شركة فويث هايدو شنغهاي الصينية التي تبني مولدات السد وشركة جازوبا للإنشاءات، وساليني إمبريجيلو الإيطالية، بالإضافة إلى شركة ألتوم الفرنسية التي تشرف على المولدات الكهرو ميكانيكية في السد.

وما تقوم به هذه الشركات من تهديد لحق المصريين والسودانيين في المياه يعتبر انتهاكاً واضحاً للقوانين الدولية وحقوق الإنسان، فقد أكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حقوق الشعوب في وصول المياه النظيفة لهم، وقد أصدرت اللجنة تعليقاً على الحق في المياه، متضمناً دور الشركات متعددة الجنسيات، وأنه يجب على الدول الأطراف أن تمنع أطرافاً ثالثة من التدخل بأي شكل من الأشكال في التمتع بالحق في الماء. وتشمل الأطراف الثالثة الأفراد والمجموعات والشركات وغيرها من الكيانات وكذلك الوكلاء الذين يتصرفون تحت سلطة هؤلاء. ويتضمن

¹³ منظمة العفو الدولية، امرأة نيجيرية تتصدى لشركة شل. <https://bit.ly/3dYESr6>

¹⁴ الجزيرة، اقتصاد الدم.. كيف دمرت شركة شل نيجيريا؟ <https://bit.ly/3vloKps>

¹⁵ apnews, Dutch court orders Shell Nigeria to compensate farmers <https://bit.ly/2S3qoh6>

الالتزام أموراً منها اعتماد التشريعات اللازمة والفعالة وغيرها من التدابير للقيام، مثلاً، بمنع أطراف ثالثة من حرمان السكان من الوصول بصورة متساوية إلى الماء الصالح للشرب، ومن تلويث الموارد المائية واستخراج الماء منها بصورة غير عادلة، بما في ذلك الموارد الطبيعية والآبار وغيرها من نظم توزيع المياه¹⁶.

وعلى الصعيد الإقليمي، يتضمن كل من الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه ١٩٩٠ والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا ٢٠٠٣ التزامات صريحة لحقوق الإنسان مرتبطة بسبل الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي. ويبرز البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٨٨ أن لكل شخص الحق في أن يعيش في بيئة صحية وفي أن يحصل على الخدمات العامة الأساسية.

فالحق في المياه لا يمكن فصله عن بقية حقوق الإنسان، حيث أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في الصحة والحق في الحياة، واستغلال الحق في المياه بصورة غير مستدامة على نحو يحرم الغير من الاستفادة منها أمر منافي لجميع المواثيق الدولية، خاصة في ظل تنامي ظاهرة الشح المائي على مستوى العالم.

كما أنه هذه الشركات الدولية الكبرى تقوم بإنشاء هذا المشروع متجاهلة الدراسات التي تتناول آثارها السلبية، أو بالمخالفة للقواعد القانونية الدولية والإقليمية التي تنظم تشييد تلك المشروعات على مجاري الأنهار الدولية.

كما أن هذا السد يهدد حقين من أهم حقوق الإنسان، وهما الحق في الحياة والحق في العمل، حيث أنه سيتسبب في نقص حاد في المياه في دول المصب، كما أنه سيصبح قنبلة موقوتة لعدم الاستقرار في المنطقة، حيث ستكون مسوغاً كافياً لحروب المياه في المستقبل، فلن يرى شعب نفسه يموت عطشاً، والمياه عند جيرانه، فهذا السد بطبيعة الحال يهدد الأمن الإقليمي.

حيث أن مصر والسودان تشعران بالقلق بشأن المخاطر التي تتعرض لها حصتهما المياه الخاصة بهما منذ نتيجة السد، حيث أن 90% من حصة المياه في مصر تتدفق من النيل الأزرق، إذا انخفضت المياه القادمة إلى مصر بنسبة 2%، فسوف تخسر مصر حوالي 200 ألف فدان من الأرض¹⁷، وهذا بطبيعة الحال يؤثر على مجموعة من حقوق الإنسان منها الحق في الحياة والحق في المياه والحق في التنمية.

¹⁶ اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة التاسعة والعشرون ٢٠٠٢، التعليق العام رقم 15، <https://bit.ly/3nuQJQS>

¹⁷ theguardian, Egypt and Sudan in talks to defuse tensions over Ethiopian dam
<https://bit.ly/3gMgVoG>

خاتمة

الشركات متعددة الجنسيات أبرز ظاهرة اقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من ذلك ليس لها تكييف قانوني واضح، كما أنه من الصعب محاسبتها وخضوعها للقوانين المحلية نتيجة قوتها الفائقة التي تجعل الدول النامية لا تقدر على مجابعتها، يخضع القانون الدولي أشخاصه أي الدول والمنظمات الدولية غير أنه يمكن إخضاع الشركات متعددة الجنسيات ومساءلتها بموجب القانون الدولي عن طريق نسب هذه الخروقات للدولة المنشأ ذلك في حالة ما إذا كانت هذه الشركات عامة أي أن ملكيتها تعود للدولة.

حيث أنه لم يعد النشاط الاقتصادي منوط بالدول فحسب، بل أصبحت الشركات متعددة الجنسيات أحد أهم وأكثر الفاعلين تأثيراً في التجارة الدولية، لذا فهذا الموضوع على الدرجة من الأهمية التي تستوجب على الدول والمنظمات الدولية إلى اتخاذ كافة التدابير المنوط بها تنظيم على عمل ووضعية هذه الشركات القانونية، فهذه الشركات كمثّل الإخطبوط الذي تنتشر أطرافه في جميع أنحاء العالم.

فقد أثبتت التجارب أن الشركات متعددة الجنسيات لا تسعى سوى إلى تعظيم المصالح فقط، دون نظر إلى أي اعتبارات أخرى، فقد تورطت عدد من الشركات العالمية في عمالة الأطفال، وتلويث البيئة بما يهدد الحقوق في الحياة والتنمية والصحية، وأخيراً فالشركات العالمية التي تعمل في سد النهضة لا تضع اعتباراً لحقوق الشعبين المصري والسوداني القانونية في المياه، بما يعتبر انتهاكاً للمواثيق الدولية، وعلى رأسها القانون الدولي لحقوق الإنسان.

التوصيات

- 1 - يجب على الأمم المتحدة وضع إطار قانوني شامل لتنظيم عمل الشركات متعددة الجنسيات خاصة في الدول النامية، وتوضيح سبل مقاضاتها حال وجود انتهاكات مرتكبة.
- 2 - على الشركات العاملة في قطاع النفط الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه الشعوب التي تعمل في أرضهم ووضع الاعتبارات البيئية في الحسبان عند العمل.
- 3 - على الشركات المتهمه بعمالة الأطفال الالتزام بالأطر القانونية الدولية والإقليمية التي تحظر عمل الأطفال.
- 4 - يجب على الاتحاد الأفريقي وضع إطار قانوني شامل ينظم عمل الشركات متعددة الجنسيات وسبل مقاضاتها، والإطار القانوني الذي تخضع له.

- 5 - على الدول الأفريقية خلق حالة من التنافسية بين الشركات الوطنية والشركات متعددة الجنسيات، بما يسمح بإعادة عجلة الاستثمار داخل الدولة، وليس مجرد استنزاف للموارد من قبل الشركات العابرة للحدود، ولذلك حفاظاً على حق الشعب في التنمية.
- 6 - يجب على الدول الأفريقية ضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة، وعدم تركها مرتعاً للشركات الكبرى تستنزفها دون رقيب.
- 7 - على الشركات الدولية العاملة في سد النهضة أن تتحمل مسؤوليتها القانونية والاجتماعية وتتمسح من العمل في السد طالما ثبت أنه عامل محفز للخطر والصراع أكثر منه عامل تنمية.